

اتجاهات معاصرة في القيادة التربوية

Contemporary Educational Leadership

Prepared by Dr.Warda Mahmoud
Abu Kloub

ELD711

Lecture 2

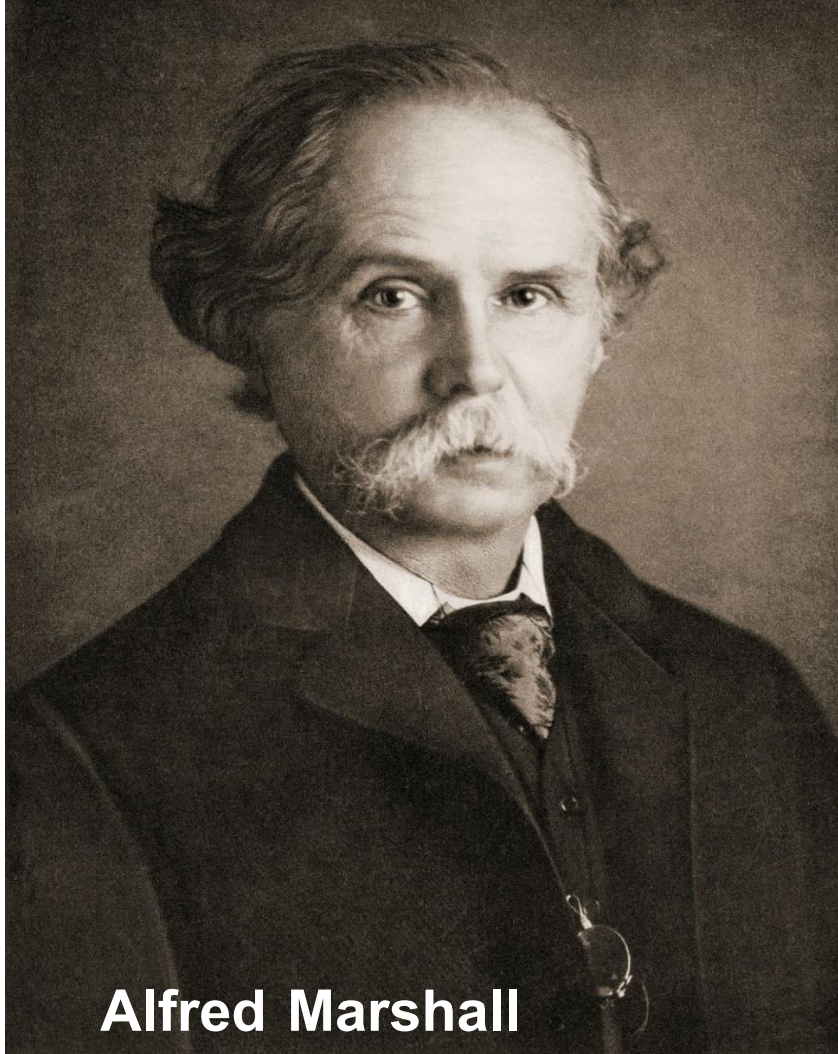


المحاضرة 2 التمويل والاستثمار في التعليم Education: Investments and Returns

Lecture 2

إعداد: د. وردة محمود أبو كلوب

تمهيد



Alfred Marshall

يقول الاقتصادي ألفرد مارشال Alfred Marshall في كتابه (مبادئ علم الاقتصاد 1890): " إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والإبداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها، وما في باطن الأرض وما فوقها لتحسين مستوى معيشته، وتوفير الحياة الكريمة له ". ويشير إلى أن " أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر "

موضوعات المحاضرة (التمويل والاستثمار)

مفهوم الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي
أهمية الاستثمار
العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي
اقتصاديات التعليم
معيقات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي
رؤى ومقترحات

مفهوم التمويل في مؤسسات التعليم العالي
أهمية التمويل
مصادر التمويل
اتجاهات تحديد مصادر التمويل المختلفة
أزمات التمويل في مؤسسات التعليم العالي
رؤى ومقترحات لتجاوز مشكلات التمويل -

التمويل والاستثمار في التعليم

مقدمة

مما لا شكّ فيه أنّ تمويل التعليم العالي يعدّ من أهم قضاياها المعاصرة وذلك لسببين هامين لا يمكن تجاوزها أولهما: أن التعليم العالي مكلف من حيث بنيته التحتية ومستلزماته المتعددة، وثانيهما: أن دول العالم تواجه بشكل متزايد صعوبات مادية تحول دون تأمين الأموال اللازمة لتوفير التمويل الكافي لمؤسسات التعليم العالي ورفع سويته على حيث يجب أن يكون، وإذا كانت دول العالم جميعًا تواجه الصعوبات المالية التي أشرنا إليها آنفاً في الفصل الأول (التعليم العام والتعليم العالي) فإن الدول النامية بشكل خاص تواجه هذه الصعوبات المالية بحيث تقف عاجزة إلى حد كبير عن توفير الأموال اللازمة، ومن ثم فإن الأمر الذي يفرض نفسه هو التفكير بحلول إبداعية وخطط استراتيجية مبتكرة لتأمين الأموال اللازمة لتعليم عالٍ ذي مستوى ونوعية (بطاح، 2017).

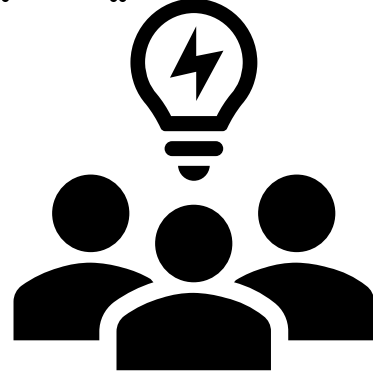
مفهوم التمويل في التعليم العالي

يقصد بالتمويل: تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة للتخطيط والإشراف بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، من خلال إدارة الأموال وتوجيهها، إذا التمويل لا يعبر فقط عن جمع الأموال ولكن عن كيفية إدارتها وتوجيهها لخدمة الأهداف المنشودة منها. ويقصد بالتمويل في التعليم إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية. كما يقصد بالتمويل في التعليم: مجموع الموارد المرسودة في إطار التعليم لتحقيق الأهداف التي ينبغي تحقيقها بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الموارد واستخدامها بكفاءة.

إن تمويل التعليم العالي يعنى توفير كلفته سواء من مصادر حكومية أو غيرها، والعمل على استثمارها بما يمكن مؤسسات التعليم العالي من القيام بدورها المرسوم إزاء المجتمع بصورة فعالة، وتقسم الكلفة إلى :
الكلفة العامة: وهي تلك التي تدفع من الأموال الحكومية بما فيها النفقات الثابتة والمتغيرة.

الكلفة الخاصة: وهي تلك التي يتحملها القطاع الخاص وتتضمن إنفاق الأسر على تعليم أبنائها ولعل هذه الكلفة هي أهم وأكبر تكاليف التعليم.
كلفة الفرصة البديلة: وتتمثل هذه الكلفة بالدخل الذي كان من الممكن للفرد الحصول عليه في حالة عدم دخوله سلك التعليم العالي.

فكر معي الآن: ما أهمية تمويل مؤسسات
التعليم العالي في نظرك؟



العوائد
الاقتصادية

العوائد
الاجتماعية

شكل من
أشكال
الاستثمار

أهمية تمويل التعليم العالي

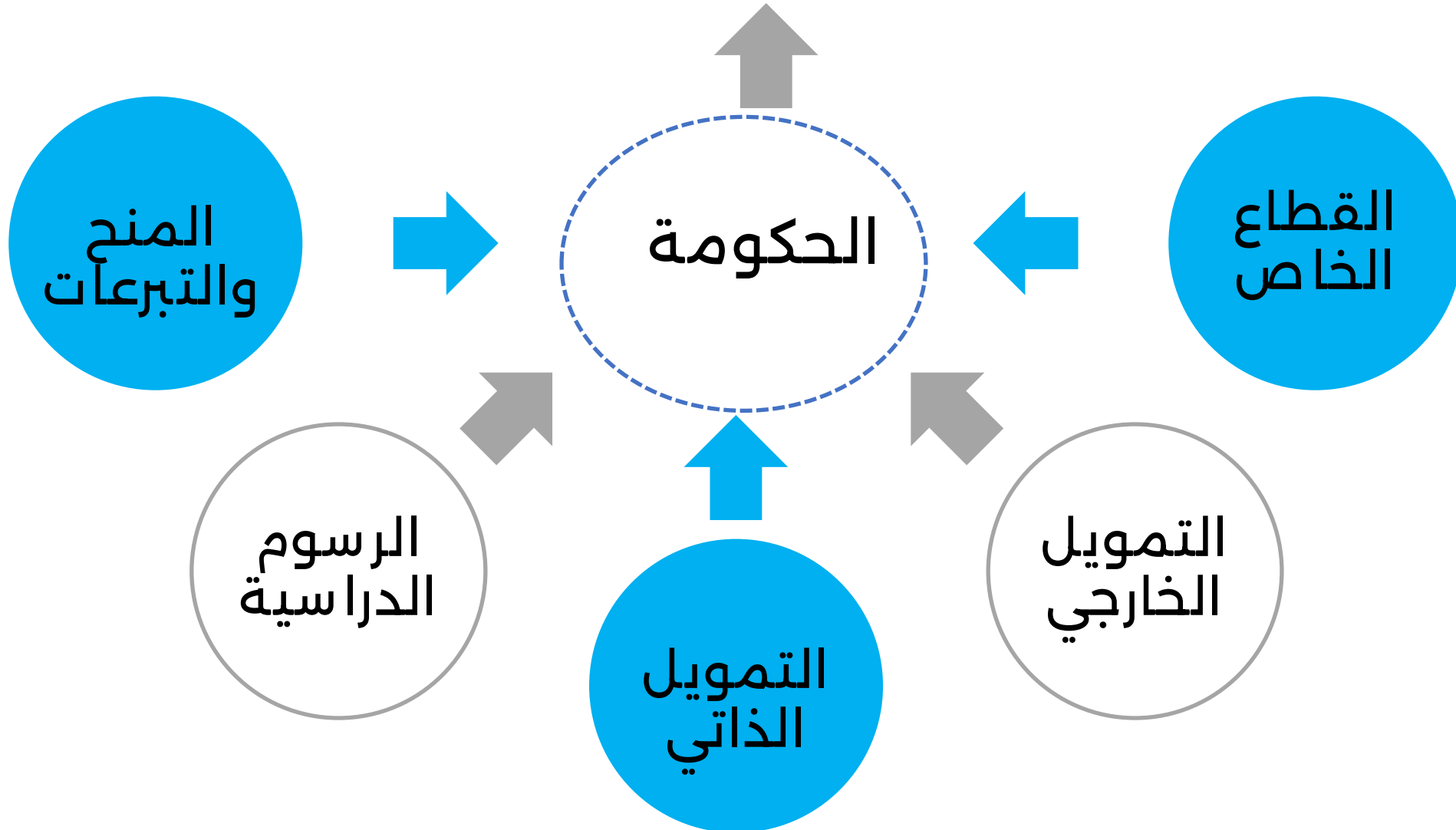
يعتبر الإنفاق على التعليم من أفضل الاستثمارات، لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تُجنى ثمار التنمية الثقافية والاجتماعية، كما ان التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية للتنمية، حيث أن ما يكسبه البشر من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، لأن الآثار الإيجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرته لتعكس على المكتسبات المستقبلية في مختلف ميادين التنمية المجتمعية، وذلك نتيجة لما يعرف بمضاعف الاستثمار، لكن ذلك يتطلب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع وكذلك بين مختلف مسارات وجهات ومستويات التعليم، لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج المهيمن على آليات تحقيق الأهداف وتحديد الأولويات. كما تتمثل أهمية تمويل التعليم العالي في أنه يمكن المؤسسات التعليمية سواء الجامعات والكليات المتوسطة والمعاهد والمراكز وغيرها من تخريج الكوادر المؤهلة والمتخصصة التي تسير عجلة الاقتصاد في المجتمع.

أهمية تمويل التعليم العالي

كما تتمثل أهميته في عوائده الاجتماعية حيث يكسب الأفراد معرفةً ووعياً بحقوقهم وواجباتهم فضلاً عن القيم النبيلة والاتجاهات السليمة التي تضمن لهم حياة ذات معنى في مجتمعهم ، فضلاً عن العمل على تكريس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية.

وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أن تمويل التعليم العالي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الاستثمار في التعليم حيث كان الفرد مازشاً هو أول من أشار بصورة واضحة ومباشرة إلى أن التعليم هو شكل من أشكال الاستثمار ليس فقط بحساب العائد الاقتصادي منه بل من خلال منح أبناء المجتمع فرصة تنمية مواهبهم وقدراتهم (العائد الاجتماعي) الأمر الذي يعزز عطاءهم ونتاجيتهم ، للنهوض بالمجالات الأخرى حيث إن التعليم المتطور الذي يتلقى الدعم الحقيقي والمنظم يخرج أجيالاً تحمل خبرات تعليمية جديدة تنهض بالمجتمع في جميع المجالات.

مصادر تمويل التعليم العالي



مصادر تمويل التعليم العالي

1. المصدر الحكومي وهو ما ترصده الحكومة في موازنتها للتعليم العالي وغني عن القول أن هذا المصدر أساسي ولا توجد حكومة في العالم الآن لا ترصد في موازنتها نسبة معينة لتمويل التعليم العالي إدراكاً منها لأهميته ودوره كرافعة للتنمية في المجتمع .
2. القطاع الخاص ويتمثل في الشركات والمصانع ورجال الأعمال الذين يهتمهم أن يحقق التعليم العالي أهدافه ورغد القطاع الخاص بما يلزمه من كفاءات.
3. التمويل الذاتي والمقصود هنا أن تموّل مؤسسات التعليم العالي نفسها بنفسها ولو جزئياً من خلال الأموال المنقولة وغير المنقولة وقد يكون ذلك من خلال تأجير مرافقها وتسهيلاتهما والملاعب والمساح والمسارح والتعاقد مع مؤسسات الإنتاج لإجراء بحوث لصالحها، كما قد يكون من خلال تأسيس مراكز للتدريب والتعليم المستمر والتعليم المسائي الموازي، فضلاً عن إنشاء صناديق استثمارية خاصة تقوم بمحاولة الاستثمار بكافة أشكاله لصالح المؤسسة التعليمية.

مصادر تمويل التعليم العالي

4. الرسوم الدراسية وهي مجموعة الرسوم التي يدفعها الطلبة لقاء دراستهم في مؤسسات التعليم العالي وهو الامر الذي يسهم ولو بحد معين في تمويل العملية التعليمية وبالطبع فإن معظم مؤسسات التعليم العالي تحاول إعفاء الطلبة غير المقتدرين من خلال صناديق معينة لدعم الطالب سواء كان هذا بإعفاء كلي أو جزئي فضلاً عن محاولة إيجاد فرص عمل لهم لتأمين رسومهم.

5. الضرائب تفرضها الحكومات عادة على بيع العقارات أو انجاز المعاملات كالرسوم الجمركية بحيث يوضع ريعها في صندوق خاص ويحوّل ما به لمؤسسات التعليم العالي.

6. المنح والتبرعات وهي تلك التي يقدمها الأفراد الأثرياء من خريجي الجامعة أو من المواطنين بشكل عام وتكون موجهة عادة لإنشاء بعض من المباني أو المختبرات أو تأمين رسوم شرائح من الطلبة أو غير ذلك من أشكال الدعم.

7. التمويل الخارجي وهو ما تقدمه المؤسسات الدولية أو الصناديق المهتمة بالتعليم العالي والبنك الدولي واليونسكو أو غيرهما ويتوجه هذا التمويل في العادة إلى دول العالم الثالث وهو قد يكون على شكل دعم برامج تبادل طلبة أو تقديم استشارات علمية أو تطوير أساليب التدريس ومشاريع البحث العلمي.

اتجاهات تحديد مصادر التمويل المختلفة

حدّد المفكرون اتجاهات عديدة لتحديد مصادر التمويل المختلفة، منها:

الاتجاه الأول : الاتجاه الاجتماعي أي التمويل الحكومي العام، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي حق لكل مواطن، وأن المجانية تجسيد لهذا الحق لتحقيق الديمقراطية التعليم، وإيجاد تكافؤ الفرص التعليمية، وعليه فالدولة مسؤولة عن تمويل التعليم العالي وتوفيره للأفراد في المجتمع .

الاتجاه الثاني : الاتجاه الاقتصادي أي التمويل الخاص، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي مشروع استثماري، وكما تصرف عليه أموال فلا بدّ له من عائد ومردود اقتصادي، وعليه يجب أن ترفع الدولة يدها عن التعليم الجامعي، ويصبح من مسؤولية القطاع الخاص ليتولى الجوانب الإدارية والمالية لهذه الجامعات.

الاتجاه الثالث : الاتجاه التوفيقى أي التمويل المختلط، الذي ينحو منحى وسطيا بين الاتجاهين السابقين، ويؤسس هذا الاتجاه على مبدأ أن تمويل التعليم العالي مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، كما يؤكد هذا الاتجاه حق الفرد في التعليم، شريطة التوفيق بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، ويعد هذا الاتجاه هو الأكثر شيوعاً على المستوى العالمي، خاصة وأنه يتغلب على مشكلات التمويل الخاص حيث لا يترك الحبل على غاربه للقطاع الخاص ليتحكم في مجريات الأمور بالمجتمع لمصالحه الشخصية والربحية (الدقي، 2015).

3
الاتجاه الثالث :
الاتجاه التوفيقى
(التمويل المختلط)

2
الاتجاه الثاني :
الاتجاه الاقتصادي
(التمويل الخاص)

1
الاتجاه الأول :
الاتجاه الاجتماعي (التمويل
الحكومي العام)

أزمات تمويل التعليم العالي

هناك أسباب كثيرة تقف وراء تفاقم أزمة تمويل التعليم العالي ولعل من أهم هذه الأسباب ما يأتي:

أزمة التمويل

قلة الموارد المالية

الأوضاع الاقتصادية

غياب التخطيط

انخفاض الإيرادات

سوء إدارة الموارد البشرية

الطلب الاجتماعي المتزايد

إشكاليات تمويل التعليم العالي في الوطن العربي

- والواقع أن إشكاليات تمويل التعليم العالي في الوطن العربي أصبحت تتبدى بوضوح في دول العالم الثالث من خلال ملامح واضحة رصدتها الدراسات المختلفة ومن أهم هذه الملامح:
 - تدنى مستوى الكفاءة الخارجية لنظم التعليم العالي والذي اتضح في ارتفاع معدلات بطالة الخريجين منذ التسعينات حيث كان السبب بوضوح عجز مؤسسات التعليم العالي عن تخريج كوادر مؤهلة ومدرّبة تستطيع سد حاجات سوق العمل بكفاءة.
 - تراجع مستوى البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي بسبب قدمها وعدم تجديدها وصيانتها بشكل دوري ومنتظم.
 - تدنى مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بسبب عدم كفاية رواتبهم ومستوى تحفيزهم الأمر الذي جعلهم يركزون على أعمال إضافية أخرى غير أكاديمية لسد حاجاتهم.
 - ضعف مستوى الأبحاث العلمية المنجزة من قبل مؤسسات التعليم العالي وعدم ربطها بحاجات المجتمع ومشكلات المؤسسات الإنتاجية، وتتضح هذه المشكلة في الدول النامية بالذات حيث الأبحاث العلمية التي يقوم بأعضاء هيئة التدريس تتم أغلبها لتحصيل الترقّيات العلمية فقط لا غير كما أن الأبحاث التي يجريها طلاب الدراسات العليا تتم غالبًا لتحصيل الشهادات العلمية.

إشكاليات تمويل التعليم العالي في الوطن العربي

- التضخم وارتفاع الأسعار وارتفاع كلفة المشروعات التربوية .
- ارتفاع كلفة الطالب الجامعي وذلك بسبب ارتفاع الأسعار وتزايد المصاريف الجارية كالرواتب وتزايد المصاريف الرأس مالية من أراضي ومباني وإنشاءات.
- زيادة تكاليف التكنولوجيا التعليمية.

- كما أن هناك بعض من المؤشرات التي تدل على سوء استخدام الموارد البشرية في التعليم والتي تؤدي الى إشكاليات في موضوع تمويل التعليم العالي ومنها:
- المبالغة في توسيع الهياكل الإدارية وفي عدد الموظفين وتختلف تقنيات الإدارة والإبقاء على الأساليب التقليدية
 - زيادة الوقت الذي يستغرقه إنجاز الأبحاث (رسائل الماجستير والدكتوراه) ، بالإضافة الى دراسة مشكلات بعيدة عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.
 - المبالغة في الصرف على الأمور غير الجوهرية والتقطير في الإنفاق على الأمور الأساسية.
 - الهدر في الأبنية والمختبرات والمعامل والمراكز الصحية والمزارع والمكتبات سواء بتوفيرها بكميات تزيد عن الحاجة الفعلية أو بتوفيرها بكميات تقل عن الحاجة مما يؤدي إلى سوء استخدام هذه المصادر.

رؤى ومقترحات لتجاوز أزمة التمويل في التعليم العالي

- توفير التعليم المفتوح إن هذا النوع من التعليم يعتمد على الوسائط والتقنيات الحديثة لا على اللقاء المباشر بين الطلبة وأساتذتهم إلا في أقل الحدود وهو ذو أهمية لأنه يحل إشكالية التوسع الفني ويدعم الوضع المالي من خلال رسوم الطلبة، ويتضمن التغلب على الظروف الطلبة الذين لا يتمكنون بسبب مواقع سكناهم وعملهم من الالتحاق بالجامعات التقليدية، وقد تكون تجربة جامعة القدس المفتوحة هي إحدى التجارب الناجحة في هذا النمط من أنماط التعليم.

- توفير التعليم عن بعد وهو أحد الأنماط التي تعتمد على حصول المتعلم على المعرفة والتعلم من خلال وسائل التعليم وتقنياته كالانترنت، أي توفير أي شروط العملية التعليمية معلم متعلم زمان باستثناء المكان وفيما يتعلق ببعد التمويل تحدياً فإن هذا البديل قليل الكلفة لأنه لا يقتضي إنشاء مباني أو مختبرات أو تسهيلات تعليمية فضلاً عن أنه يحل مشكلة للطلبة الغير قادرين على توفير كلفة التعليم التقليدي.

- توفير الجامعات الافتراضية وهي بديل قائم على استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويسمى هذا النوع من المؤسسات الافتراضية لأنها لا تتطلب ضرورة توفر مباني أو مكاتب أو مختبرات أو ملاعب للطلبة.

رؤى ومقترحات لتجاوز أزمة التمويل في التعليم العالي

- رفع الرسوم الدراسية على الطلبة القادرين مادياً والملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ليتحمل كلفته التعليمية، فمن المعلوم أن المجتمع من خلال الحكومة تدعم الطالب غير القادر أو الفقير في كلفته التعليمية من خلال دفع جزء من تكاليف دراستهم وبنفس الوقت ذلك يدفع الطلب لمزيد من الاجتهاد فضلاً عن انه يقلل الهدر.

- فرض ضرائب لمصلحة التعليم العالي وقد تكون هذه الضرائب على شكل رسوم على بيع العقارات أو رسوم جمركية على البضائع أو رسوم على إنجاز معاملات المواطنين بشكل عام، وتلجأ كثير من الدول المتقدمة بفرض مثل هذه الضرائب ففي فرنسا مثلاً يخضع لهذه الضريبة كل مواطن تنطبق عليه شروط دفع الضرائب وفي بريطانيا تدفع تدفع مثل هذه الضرائب مؤسسات الإنتاج والشركات والمصانع التي تفيد من خريجي التعليم العالي.

- تكريس المشاركة المجتمعية وذلك من خلال الهبات والتبرعات واستثمار أموال الوقف وفيما يتعلق بهذا الأخير فقد كان رافداً مهماً جداً في العصور الإسلامية الزاهية، وفي الدول الغربية تعتبر الهبات والتبرعات من الخريجين أو من غيرهم مصدر تمويل مهم للجامعات الغربية وهناك مؤسسات معينة معروفة في أمريكا مثل مؤسسة فورد وماك آرثر وغيرهما تنشئ مؤسسات برأس مال كبير تصرف عوائده لدعم التعليم العالي ورفع سويته.

الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي

مقدمة:

إن مفهوم الاستثمار اليوم يتعدى الاستثمار في رأس المال فقط، إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وهذا الاتجاه المستحدث ينظر إلى الفرد باعتباره هو المصدر الأكثر أهمية في عملية الاستثمار ككل، بل إنه يتعدى أهمية المال حيث يعتبر الأفراد مصدرًا رئيسًا للنمو الاقتصادي، وعليه فإن العديد من الدول الغربية ثم تلتها الدول العربية حديثًا قد اتجهت إلى الاستثمار في تعليم الأفراد باعتباره أساس النمو الاقتصادي.



مفهوم الاستثمار في التعليم



➤ الاستثمار في التعليم يعبر عن استخدام الأموال أو سواها من الممتلكات في تحسين العملية التعليمية للمساهمة في بناء حياة راقية للفرد والمجتمع من خلال التوظيف الأمثل للإمكانات، وترشيد التكاليف، وزيادة الموارد، وتنويع مصادر التمويل للمشروعات التربوية والتعليمية من خلال عمليات الاستثمار والمساهمات الخيرية وغيرها، وإجراء الدراسات الاقتصادية والتقييم الاقتصادي بهدف رفع الكفاءة الداخلية والخارجية.

الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار طويل الأجل، لماذا ؟

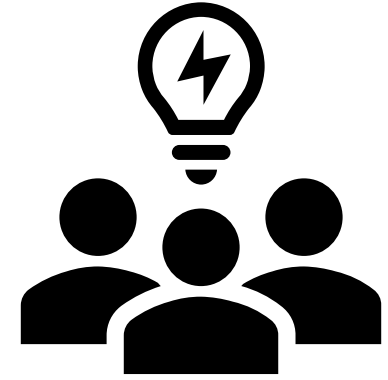


إن الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار
طويل الأجل لا تظهر نتائجه سريعًا، بل يحتاج
إلى سنوات عديدة حتى يظهر المردود
الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ...

الاستثمار في مجال التعليم



يعبّر الاستثمار في التعليم عن استخدام الأموال أو سواها من الممتلكات في تحسين العملية التعليمية للمساهمة في بناء حياة راقية للفرد والمجتمع، وهو استثمار طويل الأجل لا تتحقق عوائده إلا على المدى البعيد، ولا يمكن قياس عائدته بالمقياس ذاته لرأس المال المادي، ولا يمكن الحكم عليه بعامل الزمن، كما لا يمكن التنبؤ بعوائده بدقة، وذلك لتدخل عوامل كثيرة يصعب ضبطها، والتي ترتبط بماهية المنتج التعليمي وخصوصيته عن المنتجات الأخرى.



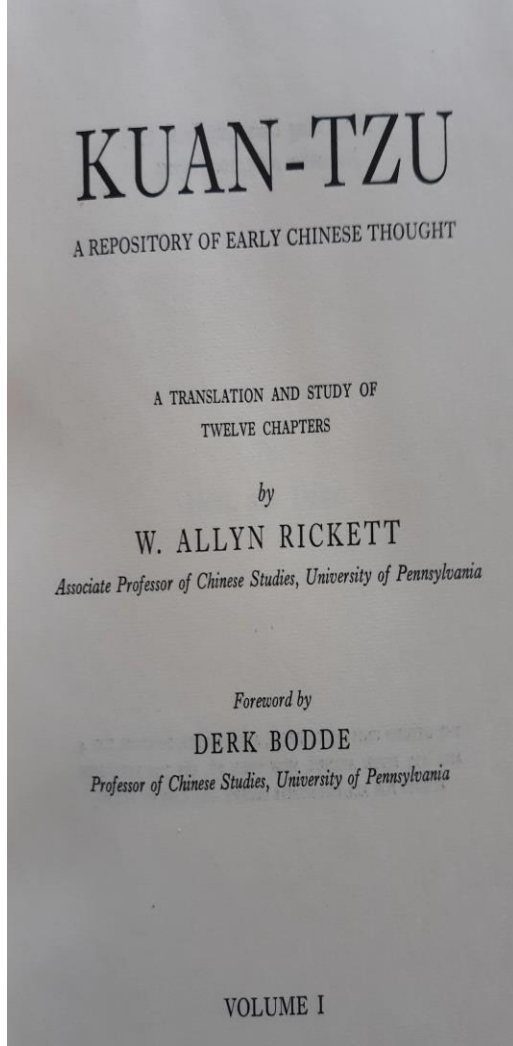
فكر معي الآن: ما الحكمة من الاستثمار في رأس المال البشري؟



KUAN-TZU
A REPOSITORY OF EARLY CHINESE THOUGHT

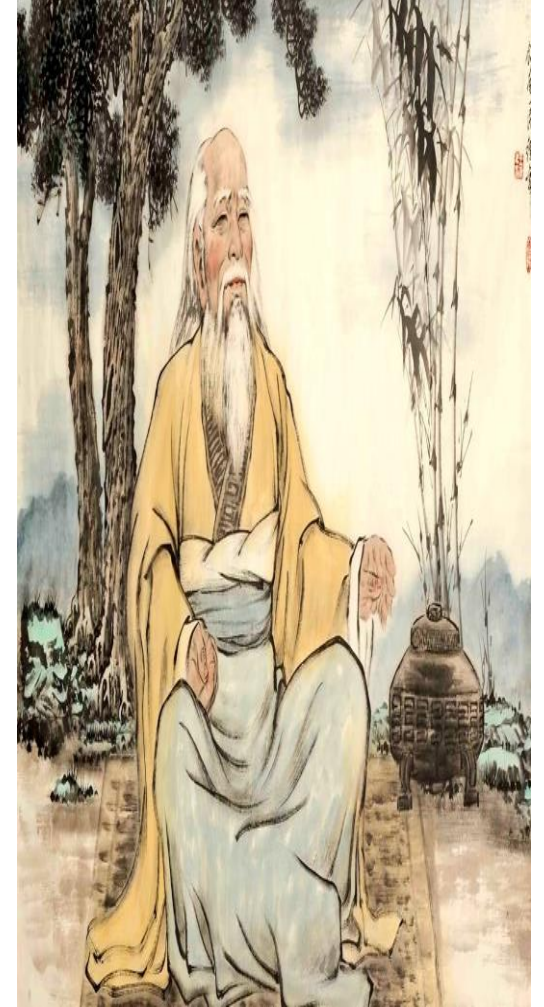


الحكمة من الاستثمار في رأس المال البشري



" إن الحبوب التي يزرعها الانسان
مرة يحصدها مرة، والشجرة التي
يغرسها الانسان ربما يقطعها
عشرات المرات، أما إذا علمنا
الشعب (الأفراد) فسنحصد أثر ذلك
مئات المرات "

وتشير هذه الحكمة إلى مفهوم
يعادل ما تعارف الاقتصاديون
على تسميته بالاستثمار في رأس
الـمال البشري.



الاستثمار في التعليم من منظور متعدد الأبعاد

البعد
الأمني

البعد
العلمي

البعد
الاجتماعي

البعد
الاقتصادي

البعد
الثقافي

الاستثمار في التعليم من منظور متعدد الأبعاد

- البعد الثقافي: حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من رأس المال البشري على التنمية الحضارية للمجتمع، وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخصّ وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.
- البعد الاقتصادي: من خلال رأس المال البشري المؤهل حيث يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، ويرفع الإنتاجية، ويزيد معدلات الاستثمار والادخار، ويوفر فرص أفضل للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي.
- البعد الاجتماعي: من خلال تنمية قدرات الفرد الذهنية والفكرية، إذ أنه يحفز العقول والنفوس ويزيد استعدادها لتقبل التغيير وإحداثه، مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية. كما أن التعليم يساهم تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص والحد من طبقة المجتمع، كما يساهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع واعداد الانسان المثقف الذي يعرف حقوقه وواجباته.
- البعد العلمي: حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يساهم في إحداث النقلة الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة، وإعداد الكوادر القيادية.
- البعد الأمني: حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي مما يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، وتقليل نسب البطالة، وتقليل الجرائم(شلتوت، 2009).

أهمية الاستثمار في التعليم

- أهمية الاستثمار في التعليم، تكمن في القيمة المضافة لجودة التعليم، وامتلاكه أدوات المنافسة والتطوير، بما يتلاءم مع طبيعة الحياة والأهداف الوطنية، التي يسعى لتحقيقها، وتحقيق التنمية المستدامة. فيكون الاستثمار في رأس المال البشري، باستخدام جزء من مدّخرات المجتمع أو الأفراد، في تطوير قدرات الفرد ومهاراته، ومعلوماته، وسلوكاته، لرفع طاقته الإنتاجية، ومن ثم طاقة المجتمع الكلية لإنتاج المزيد من السلع والخدمات، لتحقيق الرفاهية للمجتمع، وجعل المواطن منتجًا لا مستهلكًا.



$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{القيمة النهائية للاستثمار} - \text{كلفة الاستثمار الإجمالية}}{\text{كلفة الاستثمار الإجمالية}} \times 100$$

أهمية الاستثمار في التعليم

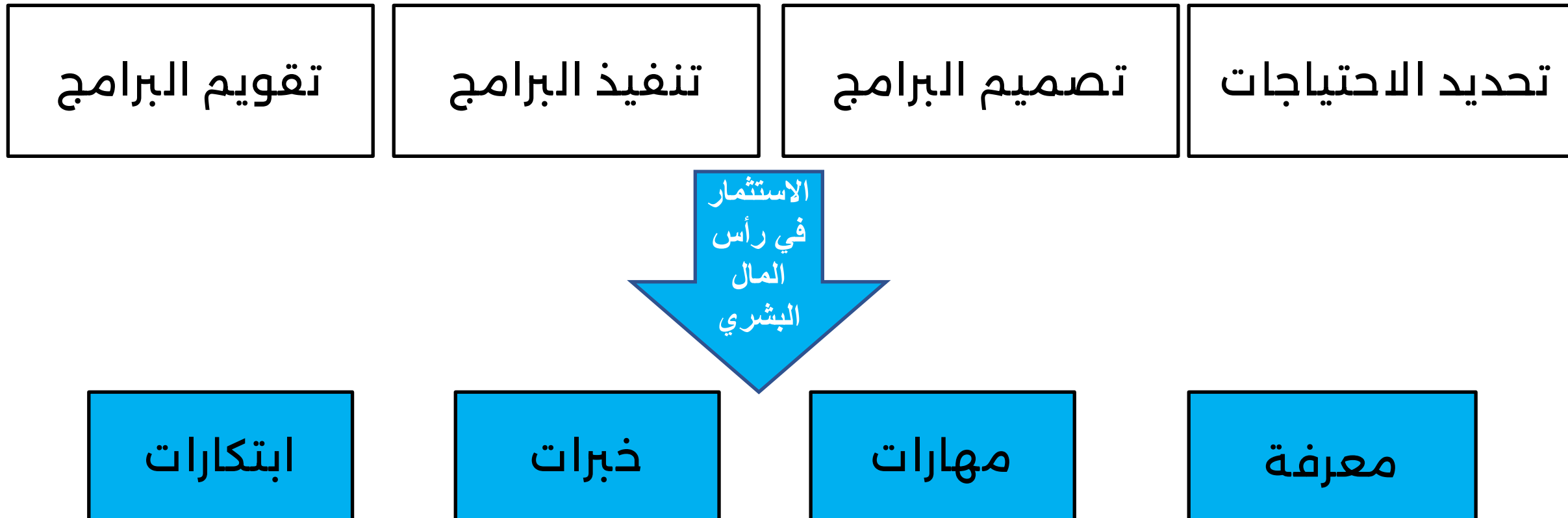
- أكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة إيجابية، بين الاستثمار في التعليم، والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، فوفقاً لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد البنك الدولي أن التعليم أحد العوامل الرئيسة لتحقيق النمو المستديم، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم، تحقق نمواً في الناتج المحلي بنسبة 7%، وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة.

يمثل التعليم قاعدة التقدم العلمي والتقني في أي مجتمع، كونه يزود المجتمع بالقدرات والمهارات الفردية والفنية المختلفة، القادرة على الاختراع والابتكار. كما أصبح الاستثمار في رأس المال البشري أحد أسباب محاربة الفقر، حيث يستطيع الفقراء من خلال مهاراتهم، الحصول على فرص عمل ورفع إنتاجيتهم.

الأهمية الاجتماعية والثقافية للاستثمار في التعليم

- يتجاوز الاستثمار في التعليم الأثر الاقتصادي والمردود المادي إلى علاقته بتنمية شخصية الفرد وذلك من خلال:
- انخفاض معدلات الإجرام في المجتمع، وتعزيز المشاركة الاجتماعية سياسياً واقتصادياً، وتقوية الترابط الاجتماعي، ونمو الاختراعات التكنولوجية والمشاركة في الثورة المعلوماتية، وتفعيل المهارات النادرة في سوق العمل.
 - نشر وإشاعة القيم الاجتماعية الإيجابية، وتأهيل القادة التربويين، وستصبح هذه المزايا بالطبع أكثر قدرة على دعم التنمية المستدامة كلما وجد الارتباط بين التعليم من ناحية وحاجات المجتمع من ناحية أخرى.
 - تحقيق الأهداف المجتمعية والفردية من خلال ما يأتي: تحسين صحة الأطفال وخفض معدل الوفيات، لأن الصلات بين التعليم والصحة العامة هي أمرٌ مؤكد فتعليم الأمهات يمكن أن يفضي إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال، كما أن الأطفال ذوي الآباء المتعلمين يتمتعون في الأغلب بتغذية وظروف صحية أفضل خاصة مع تبني النظام الوقائي.
 - تشجيع الديمقراطية والمواطنة، فالتعليم الذي يسلح الناس بمهارات القرائية وغيرها من المهارات إنما يمكنهم من المشاركة ومعرفة حقوقهم وواجباتهم (الزلزلة، 2011).

التعليم يمثل قاعدة التقدم العلمي والتقني في أي مجتمع



الأهمية الاقتصادية للاستثمار في التعليم

أجمعت العديد من البحوث والدراسات في مجال اقتصاديات التعليم إلى أهمية التعليم كرأس مال بشري يفوق أضعاف رأس المال المادي التقليدي لما له من دور بارز في النمو الاقتصادي، وتشير نتائج هذه الدراسات إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري يشبه تمامًا الاستثمار في رأس المال المادي من حيث الأهمية إذ أن لتطوير رأس المال البشري انعكاسات هامة على النمو الاقتصادي، حيث أن هذه العلاقة ذات اتجاهين وأن التعليم والنمو الاقتصادي يدعم كل منهما الآخر، فمن ناحية يستطيع الاقتصاد النامي زيادة تخصيص الموارد لتطوير التعليم والصحة وغيرهما، ومن الناحية الأخرى يساهم الاستثمار في المورد الإنساني في سرعة عملية النمو الاقتصادي.

العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية

إن النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز اقتصادات الدول المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، فهو من أهم قواعد النهوض الاقتصادي، بما يوفره النظام التعليمي إعداداً للقوى العاملة كما ونوعاً، وفي الواقع إن العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية علاقة مترابطة بقوة، إذ أن التعليم يُعد الأداة الرئيسة في تطوير وتنمية العنصر البشري أو ما يسمى الاستثمار في رأس المال البشري، في المقابل نجد أن التنمية الاقتصادية تعني التغيير نحو الأفضل في بنية الاقتصاد عن طريق تنويع أنشطته الانتاجية والخدمية وزيادة الترابط بينهما، لذا فإن جوهر العلاقة يتضح عن طريق مساهمة التعليم في إطار عملية التنمية الاقتصادية في زيادة الدخل القومي، فضلاً أنه يُساهم في إيجاد بيئة مناسبة لاستثمار الطاقات البشرية الأمر الذي يقود الى تطوير المجتمع عموماً.

العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية

يمثل الاستثمار في التعليم مكانة هامة من أولويات الاستثمار ويجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة سنويا، للنهوض بمستوى التعليم، والنهوض بباقي القطاعات وتحقيق التنمية الشاملة التي هي مطلب كل الدول. وإذا كان الاقتصاد يضمن توفير الموارد المالية للتعليم فإن التنمية الاقتصادية هي المصدر الأساسي لهذه الموارد، لما تتضمنه التنمية من عملية توسيع في أنشطة الاقتصاد الوطني وتنويعها بصورة عامة، وعلى مستوى الدول النامية فإن حصول سكانها على مستويات عالية من التعليم يضمن لهم فرص عمل متنوعة سواء كان ذلك في القطاعين العام أو الخاص، كما أن زيادة معدلات الاستثمار في التعليم لهذه الدول يساهم في رفع قدرتها التنافسية وذلك عن طريق إنتاجها سلع ذات قيمة مضافة عالية، مما يقلل من حدة الفجوة الحاصلة في مجالات المعرفة والتعليم بين هذه الدول والدول المتقدمة. (وديع، 2007)

اقتصاديات التعليم

قد كان وما زال للتعليم والتعلم دورًا بارزًا في تطوير عمل الانسان والتأثير على نتائج عمله وبالتالي التأثير على الناحية الاقتصادية لأي دولة، لكن لم يتم الاعتراف بكون هذه العلاقة ذات تأثير مباشر وتبادلي، فكان ينظر للتعليم بمعزل عن الناحية الاقتصادية، وبدأ الاهتمام بهذه العلاقة شيئاً فشيئاً لكن لم يتم الاعتراف بها كعلم وبحثها بشكل دقيق دفعه واحدة فقد مر الاهتمام بعلاقة التعليم بالاقتصاد بمراحل متطورة، أدت إلى التوصل أخيراً لهذا العلم في الستينات من القرن الماضي على يد علماء الاقتصاد الذين اهتموا بتأثير التعليم على النمو الاقتصادي، مما أنتج ما يعرف بعلم اقتصاديات التعليم الذي يمكننا اعتباره من العلوم القديمة (اللواتي، 2010).

اقتصاديات التعليم

ويعرف علم اقتصاديات التعليم على أنه:

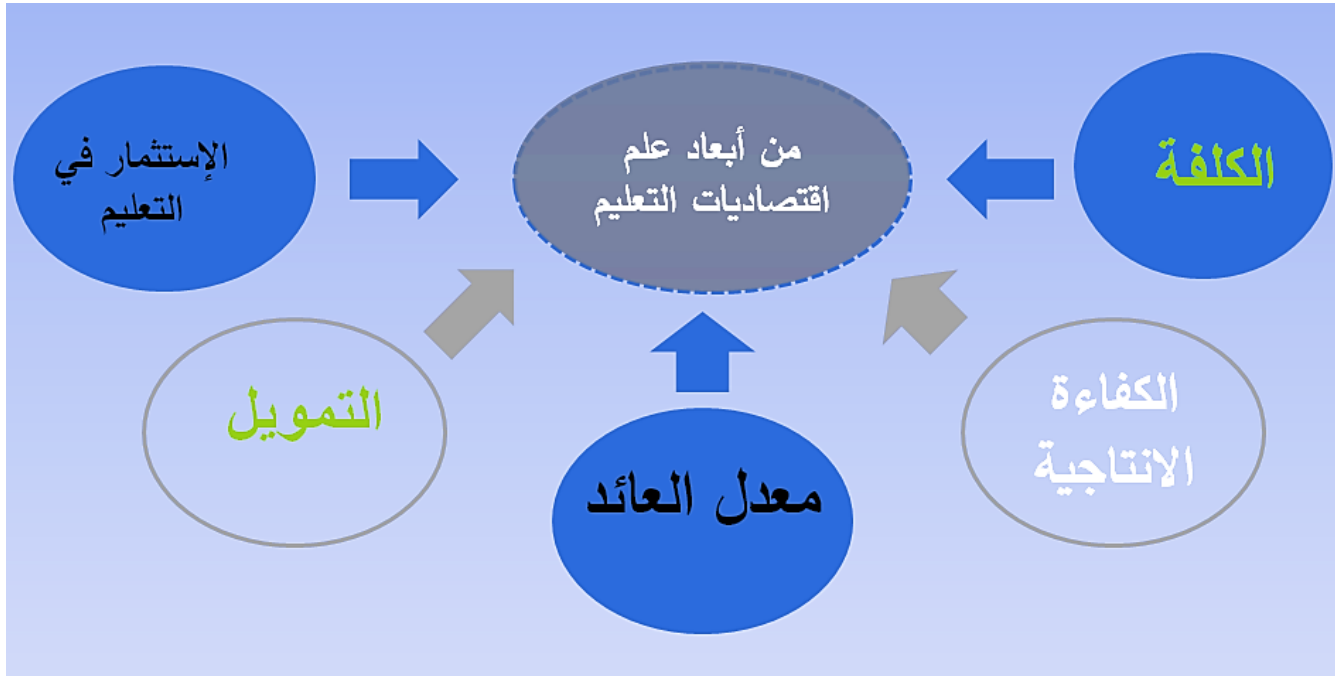
العلم الذي يبحث عن أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليًا بشريًا وتكنولوجيًا وزمنيًا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارةً وذوقاً ووجداناً في المجتمعات من أجل أحسن توزيع ممكن (عدلي، 2010، ص: 22)

كما يعرف على أنه: العلم الذي يدرس أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ويبحث في دراسة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك الطلب على التعليم، وتمويل التعليم وتوفيره، والكفاءة النسبية لمختلف البرامج والسياسات التعليمية، لإعداد أفراد المجتمع (اللواتي، 2010).

اقتصاديات التعليم

مصطلح يشير إلى دراسة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالتعليم من حيث:

- دراسة الكلفة.
- دراسة العائد.
- الكفاءة والفعالية.
- العرض والطلب.
- الجدوى الاقتصادية.
- تحليل الكلفة والمنفعة.
- العائد من الاستثمار.



الأهداف التي يسعى علم اقتصاديات التعليم لتحقيقها :

1. رفع مستوى الكفاية الاقتصادية للتعليم ، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للإمكانات

وزيادة الموارد المخصصة للتعليم لضمان الجودة .

2- إيجاد مستثمرين فاعلين يدخلون كشركاء مع ما تتبناه الدولة من مشاريع في المجال التعليمي .

3- التخطيط الجيد لكل البرامج التعليمية والسياسات التربوية، والتي تسعى لتحقيق اقتصاد استثماري جيد .

4- تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة الفعالة في كافة المشاريع التربوية التي تتبناها الدولة في الاستثمار في مجال التعليم .

5- نشر ثقافة الاقتصاد التعليمي مفهوماً وعملاً ، والتوعية بأهمية البعد الاقتصادي في اتخاذ القرار التربوي .

1- في مجال جودة التعليم:

- عدم ملائمة التخصصات الجامعية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل.
- ضعف اكتساب الطلبة لمهارات التفكير الإبداعي والنقدي والتحليل والابتكار ومهارات التحدث والإلقاء.
- عدم وجود جهة مستقلة لتقييم ومتابعة الأداء من منطلق الشفافية والمساءلة والوضوح.
- ضعف مستوى أداء كوادرات الهيئات التدريسية.
- عدم توفر البيانات والإحصاءات الكافية التي تساعد على معرفة احتياجات سوق العمل.
- قلة توفر الفرص التدريبية في مواقع العمل للطلبة في مراحل الدراسة المختلفة.
- قلة الإقبال على برامج التعليم والتدريب المهني.
- محدودية فرص العمل المناسبة لمخرجات التعليم في المراحل والتخصصات المختلفة.

2- في مجال إدارة التعليم:

- ضعف التوجه نحو التخطيط الإستراتيجي.
- المركزية في الجوانب الإدارية والمالية لمؤسسات التعليم الحكومي.
- الكثافة السكانية مع ارتفاع كلفة تشييد المباني المدرسية.
- صعوبة إيصال الخدمات التعليمية إلى بعض المناطق البعيدة جغرافيا.



التحديات التي تواجه التعليم العالي

3- في مجال التمويل:

- الاعتماد بشكل كبير على الحكومة مصدرا رئيسيا لتمويل التعليم.
- قلة الموارد المالية الحكومية المخصصة لقطاع التعليم.
- اعتماد مؤسسات التعليم الخاصة بشكل كبير على الرسوم الدراسية كمصدر أساسي للتمويل.
- عدم وضع آلية لتوزيع الموارد على التعليم المدرسي والعالي بشكل متوازن.
- عدم تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم.
- صعوبة تحديد النفقات المستثمرة في التعليم وأنواعها ومصادرها.
- صعوبة قياس عوامل الإنتاج في التعليم.



4- في مجال البحث العلمي:

- محدودية تنوع برامج الدراسات العليا التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
- عدم وجود الدعم المالي الكافي للقيام بالبحوث العلمية.
- ندرة الكفاءات البحثية التي يمكن أن تسهم في تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.



الحلول المقترحة لمواجهة التحديات

- نشر ثقافة الاستثمار في التعليم ورفع الوعي بمفاهيمها ومتطلباتها.
- إنشاء شركات استثمارية للمؤسسات التعليمية ومزارع إنتاجية ترفد قطاع التعليم.
- توفير أراض تجارية للمؤسسات التربوية الحكومية لاستثمارها في توفير الدعم المالي.
- الاهتمام بتكثيف الاستثمار في التكنولوجيا لأنها تضمن زيادة الطلب على الخريجين في القطاع الخاص.
- اعتماد فكرة الجامعة المنتجة: التي تعتمد مصادرها الذاتية في الإنفاق على مصاريف تشغيلها.
- البحث عن مصادر تمويل ذاتية مبتكرة لدعم الاستثمار في التعليم.

الحلول المقترحة لمواجهة التحديات

- اعتماد برامج التعليم المستمر لتعميق الارتباط بين الإعداد الأكاديمي وسوق العمل، وتنظيم اللقاءات والندوات العلمية والخدمات التعليمية لقطاع الأعمال والإنتاج.
- اعتماد الجامعة للبرنامج الموازي، الذي يستطيع الطلبة من خلاله التسجيل في البرنامج الذي يريدون، والذين لم يتمكنوا من الالتحاق به بسبب معدلاتهم، وعند التحاقهم بالبرنامج الموازي، تكون رسوم الساعة المعتمدة ضعف الرسوم العادية.
- إجراء دراسات وأبحاث لصالح الشركات والمؤسسات بهدف تطويرها مقابل أجر مالي مناسب.
- إنشاء مراكز التميز البحثي وحاضنات الأعمال التكنولوجية بهدف توفير بيئة بحثية واستشارية وتدريبية محلية ذات معايير علمية عالية تقوم على الشراكة المجتمعية وهذا يعتبر رافداً مالياً للجامعة.

مقترحات لتوفير مصادر تمويل للاستثمار في التعليم الجامعي:

- التعاون مع المؤسسات المجتمعية وتشجيعهم على دعم الجامعة سواء بالدعم المباشر، أو تقديم الخدمات المختلفة، أو توفير المستلزمات.
- الحصول على التبرعات والمنح من المنظمات المحلية والدولية.
- الاستثمار في المرافق التعليمية: ويقصد بذلك السماح للجهات التعليمية باستثمار مراققها التعليمية بعد التنسيق مع وزارة المالية باستثمار جزء من الأراضي والمباني الجامعية الواقعة على الشوارع الرئيسية مثل إنشاء محلات تجارية أو وضع لوحات إعلانية، وذلك وفق الإجراءات النظامية، لتخصيص ريعها لتعزيز بند صيانة المباني مثلاً.
- اعتماد الجامعة للبرنامج الموازي، الذي يستطيع الطلبة من خلاله التسجيل في البرنامج الذي يريدون، والذين لم يتمكنوا من الالتحاق به بسبب معدلاتهم، وعند التحاقهم بالبرنامج الموازي، تكون رسوم الساعة المعتمدة ضعف الرسوم العادية.

مقترحات لتوفير مصادر تمويل للاستثمار في التعليم الجامعي:

- إنشاء محطات وقود تخدم الجامعة والمجتمع المحلي، وهنا يمكن الحصول على إيراد جيد من خلال الإعلان للقطاع الخاص للاستثمار في المحطات أو تضمينها بالكامل.
- قيام بعض الكليات بنشاطات إنتاجية مثل كلية الزراعة، والذي يتمثل نشاطها بإنتاج الفواكه والخضار، وتربية الدواجن، وبيع هذا الإنتاج بأسعار مناسبة.
- إجراء الأنشطة الاجتماعية في مرافق الجامعة، بحيث يتم تأجير المنشآت الجامعية أثناء عطلات نهاية الأسبوع والعطلات السنوية كما يمكن أن يتم بيع وجبات غذائية جيدة الصنع للمواطنين، مقابل رسوم مالية.
- خصخصة بعض القطاعات مثل: المطاعم، خدمة التصوير للوثائق، الأسواق التجارية، مراكز بيع المقررات الدراسية.
- الاستخدام الأمثل للمشاكل الهندسية: وذلك من خلال تصنيع اللوازم المعدنية والخشبية لمؤسسات القطاعين العام والخاص وللأفراد، وتنفيذ الأعمال الإنتاجية لمرافق الجامعة المختلفة.

إنَّ الفجوة بين مؤشرات التنمية البشرية في الدول النامية من ناحية والدول الصناعية المتقدمة من ناحية أخرى، تزداد لصالح الدول المتقدمة كفنلندا على سبيل المثال، نظرًا لإدراكهم المسبق بدور وأهمية التعليم والاستثمار فيه، وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين تنمية الموارد البشرية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي.

إنَّ النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز اقتصادات الدول المتقدمة، نظرًا لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، فهو من أهم قواعد النهوض الاقتصادي، بما يوفره النظام التعليمي من إعداد للقوى العاملة كمًّا ونوعًا، إذ يمثل الاستثمار في التعليم مكانة هامة من أولويات الاستثمار في الدول المتقدمة بحيث يخصص له مخصصات ثابتة من ميزانية الدولة سنويًا، لتجويد التعليم وتحقيق التنمية الشاملة.

ملخص المحاضرة

التمويل في التعليم هو إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية كاملة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية

إن الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار طويل الأجل لا تظهر نتائجه سريعاً وله (مردود اقتصادي، مردود اجتماعي، وثقافي، وأمني)

اقتصاديات التعليم هي علم يبحث عن أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية كما أنها العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية مترابطة بقوة، إذ أن التعليم يعد الأداة الرئيسة في تطوير وتنمية العنصر البشري

أبرز التحديات:

الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي .

- الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها معظم دول العالم.

- النمو السكاني غير المتناسب مع الموارد المالية.

- سوء إدارة الموارد المالية.

أبرز الحلول:

إنشاء شركات استثمارية للمؤسسات التعليمية ومزارع إنتاجية .

توفير أراض تجارية للمؤسسات التربوية الحكومية لاستثمارها في توفير الدعم المالي.

اعتماد فكرة الجامعة

المنتجة

الموضوع القادم المستحدثات التكنولوجية والتعليم الإلكتروني



Brad Henry

لا يوجد استثمار آخر يحقق عائداً كبيراً مثل الاستثمار في التعليم فالقوة العاملة المتعلمة هي أساس كل مجتمع ومستقبل كل اقتصاد.

الدكتورة: وردة محمود أبو كلوب
اتجاهات معاصرة في القيادة
التربوية